

التحالف
للتعويضات
العادلة



التحالف للتعويضات العادلة
الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق

حزيران/تموز ٢٠١٩ - كانون أول/ديسمبر ٢٠٢١



إخلاء مسؤولية

مركز ضحايا التعذيب (CVT) - برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

إن الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان. ولا يدافع البرنامج عن تكتيكات أو سياسات محددة.

معلومات حقوق التأليف والنشر

يتم تشجيع استخدام مصادر ومواد التكتيكات الجديدة المشار إليها في هذه الوثيقة، سواء بأكملها أو أجزاء منها، شريطة أن يتم توزيع المواد على أساس رخصة المشاع الإبداعي: نسبة المشاع الإبداعي - غير تجاري - المشاركة بالمثل 4.0 دولي <https://bit.ly/3IGzgED>.

النسبة: يرجى ذكر «مركز ضحايا التعذيب - برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان» بالإضافة إلى أي نسبة أصلية يتم تقديمها. غير تجاري: يجب عدم استخدام هذه المواد لغرض الربح. المشاركة بالمثل: إذا قمت بتعديل هذا العمل أو تحويله أو البناء عليه، فلا يحق لك توزيع العمل الناتج إلا بموجب نفس الرخصة أو رخصة مشابهة أو متوافقة. وسنكون في غاية الامتنان إذا ما شاركتنا بهذا العمل.

التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

ظهرت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان، وهو أحد برامج مركز ضحايا التعذيب، كجهة مبتكرة للتكتيكات، وقائدة للتحالفات، ومركز يدعو إلى حماية حقوق الإنسان من موقع فريد من نوعه - وهو موقف التعافي واستعادة القيادة المدنية. ومنذ عام 1999، قامت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان باستحداث موارد مميزة - تتمحور حول تحليل الحلول المحتملة بدلاً من قضايا محددة، أو مناطق جغرافية، أو فئات مستهدفة - والتي تسمح للنشطاء بالتعرف على العناصر المميزة للوضع الراهن، والسعي إلى استخدام أساليب نجحت في أماكن أخرى وتطبيقها في مناطق أخرى أو على قضايا جديدة. ومنذ نشأة البرنامج، شارك نشطاء حقوق الإنسان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أنشطة «التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان»، بما في ذلك ورشات عمل إقليمية، وندوة دولية، والحوارات الإلكترونية، وإعداد منشورات، وغير ذلك. وشجع هؤلاء النشطاء «التكتيكات الجديدة» على توفير تدريب وموارد أكثر تركيزاً في المنطقة. وفي عام 2009، أطلقت «التكتيكات الجديدة» مبادرة لدعم نشطاء حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ إطلاقها، وصلت مبادرة «التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» إلى أكثر من 2145 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان من أكثر من 305 منظمة في 13 بلداً وقدمت منحاً فرعية إلى 16 منظمة في سبعة بلدان لتنفيذ حملات مدافعة. وعقدت «التكتيكات الجديدة» شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - (2010 - 2013) ومع برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني (2014 - 2018) لتوفير التدريب والتوجيه في مجال المدافعة القائمة على حقوق الإنسان باستخدام منهجية الخمس خطوات لاستراتيجيات فعالة. لمزيد من المعلومات:

• الموقع الإلكتروني لبرنامج التكتيكات الجديدة

• الموقع الإلكتروني لمركز ضحايا التعذيب

نظرة عامة

قضية المدافعة

إقرار مشروع قانون محسن للناجيات الإيزيديات بحيث يتماشى مع المعايير الدولية، بحلول منتصف عام 2021.

الرؤية

في المستقبل، جميع ضحايا الحرب والنزاع يتلقون تعويضات وإعادة تأهيل وعدالة تعويضية، مما يضمن حق المجتمعات العرقية والدينية، ولا سيما النساء الإيزيديات، في الانتصاف أمام محكمة مختصة.

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان¹

عدم التمييز والمساءلة والحماية - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8. الحق في التصحيح من قبل محكمة مختصة².

المنطقة الجغرافية

على المستوى المحلي، العراق.

عناصر إجراء المدافعة³

يتمثل التحدي الذي يواجه العديد من منظمات المجتمع المدني في التمييز بين الانشغال بالأنشطة وتنفيذ الإجراءات التكتيكية التي تعزز جهود المدافعة بشكل استراتيجي. ومن أجل مساعدة المنظمات على تقييم كيفية إنفاق الموارد الثمينة بشكل أفضل، تعرض دراسة الحالة هذه أربعة من مجالات الإجراء المطلوبة لإجراء أي حملة مدافعة:

- البناء التنظيمي للحملة
- الحشد
- البحث
- إشراك صنّاع القرار

الغايات التكتيكية

لقد حدّد برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أربع غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان، وهي الوقاية، والتدخل، والتعويض، والترويج. وتوضح هذه الحالة الغاية التكتيكية التالية:

- التعويض

فترة تنفيذ الحملة

حزيران، 2019 - كانون أول، 2021

بيان نتيجة الحملة

نتيجة للإجراء الذي اتّخذناه خلال المشروع، نأمل أن يقوم البرلمان العراقي بتمرير تشريع لضمان تزويد الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بأساس قانوني للتعويضات.

¹ المصدر: تم إيجاد وتكييف المعلومات المتعلقة بمجالات الحقوق الأربعة هذه في «اكتشف حقوق الإنسان: نهج حقوق الإنسان لعمل العدالة الاجتماعية»، المدافعون عن حقوق الإنسان. منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية - المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال في «السلامة والأمان» بدلاً من «المشاركة» حيث يكون التنظيم النقابي أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطراً.

² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8: لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

³ يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملة مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل أبو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرّباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدام منهجية الخمس خطوات للاستراتيجيات الفعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المحرّز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمتها للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

خلفية

منذ العام 2003، عانى العراق من صراع مدمر أدى إلى انعدام الأمن وتعرض البلاد لعنف واسع النطاق، تسبب فيه تنظيم داعش الإرهابي، المعروف باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). منذ يونيو العام 2014، أطلق داعش حملة إبادة جماعية ضد الأقليات العرقية والدينية في العراق؛ وقد سعى هذا العنف المستهدف إلى محو وجود هذه الأقليات الدينية في العراق بالكامل، وخاصة طائفة الإيزيديين. شجب داعش الإيزيديين ووصفهم بأنهم عبدة للشيطان، كما قام بإعدام من رفضوا تغيير ديانتهم، وقد أدى ذلك إلى مقتل ما يقدر بنحو 30000 مدني وإصابة 55000 آخرين. هذا فضلاً عن أنهم قاموا بتدمير عددًا لا يحصى من الأضرحة والكنائس والمعابد وغيرها من المواقع الثقافية، مما أدى بدوره إلى نشوء أزمة نزوح واسعة النطاق شملت أكثر من 3 ملايين نازح. وبطبيعة الحال فقد تم استهداف أيضاً مجتمعات عرقية دينية أخرى، بما في ذلك الإيزيديين والمسيحيين والصابئة المندائيين والتركمان والكاكائيون والشبك، وأثار ذلك تهديدات وجودية مستمرة في العراق حتى يومنا هذا.

تحالف التعويضات العادلة هو تحالف من منظمات المجتمع المدني العراقية يمثل التنوع اللغوي والعراقي والديني في العراق. يدعو التحالف إلى تقديم تعويضات شاملة للناجين من الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال صراع داعش في العراق. يعتمد التحالف على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني لتعزيز الحق في التعويضات، كما يسعى إلى توفير مساحة تعاونية وأمنة لمعالجة مظالم الناجين المتضمنين إلى جميع الفئات المتضررة بالشكل المناسب (الإيزيديين والتركمان والشبك والكاكائيون والمسيحيون والشيعة والسنة وغيرهم).

قام التحالف في أساس حملته من أجل التعويضات على مصدرين محليين ودوليين مهمين:

- دراسة الحكومة العراقية لمشروع قانون الناجيات الإيزيديات الذي اقترحه الرئيس العراقي في 7 نيسان 2019 لتقديم تعويضات للناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن.
- البيان المشترك بين جمهورية العراق والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاستجابة له (2016).

أعطت هذه الإجراءات التحالف فرصة لضمان معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، التي ارتكبت خلال نزاع داعش في العراق.

وفي هذا السياق، تركز هذه الحملة على مشكلة رئيسية يمكن تحديدها من خلال الصياغة التالية:

«بسبب الانتهاكات الجسيمة للقوانين الوطنية والدولية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق، تعاني المجتمعات العرقية والدينية، ولا سيما النساء الإيزيديات، من مشكلة عدم تحرك الحكومة بشأن تعهدها بتقديم تعويضات، مما يؤدي إلى حرمانهم من حقهم في الانتصاف أمام محكمة مختصة»

مؤشرات النجاح

يتم تحديد مؤشرات النجاح التدريجية بحيث يتمكن فريق الحملة من معرفة وإظهار أنهم حققوا النتيجة المرجوة. تُعتبر مؤشرات النجاح معايير محددة وثابتة للنجاح للنتائج التي يمكن مقارنتها بما يحدث بالفعل بعد القيام باتخاذ الإجراءات.

مؤشر نجاح كافٍ (نجاح متواضع، من الواقعي تحقيقه): تطوير مشروع قانون بشأن التعويضات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من قبل (C4JR) للتأثير على مشروع قانون الناجيات من الإيزيديات (تحقق)



مؤشر نجاح تام (نجاح أكثر طموحاً بعض الشيء، من الواقعي تحقيقه): نسخة محسنة من مشروع قانون الناجيات الإيزيديات من قبل البرلمان العراقي (تم تقديم القانون الأول من قبل مكتب رئيس العراق) (تحقق)



مؤشر نجاح باهر (فائض) (نجاح أكثر طموحاً بكثير، ويمكن أن يتحقق، ولكنه سيكون مثيراً ومدهشاً إن تحقق): اعتماد وتنفيذ برنامج التعويضات الإدارية الوطنية الشاملة لجميع الناجين من صراع داعش في العراق طبقاً للمعايير الدولية والممارسات الفضلى [شمول جميع الناجين من صراع داعش في العراق، ليس داعش ولكن من جميع أطراف النزاع، مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتجنيد الأطفال]. (لم يتحقق بعد)



الإنجازات

في 1 مارس 2021، أقر أعضاء البرلمان العراقي مشروع قانون الناجيات الإيزيديات، وذلك بناءً على مشروع القانون الأولي الذي قدمته رئاسة الجمهورية العراقية في نيسان / أبريل 2019. يعدّ هذا القانون كفيلاً بتوفير راحة طال انتظارها، حيث يتم تقديم هذه الإغاثة ليس فقط للنساء الإيزيديات، ولكن أيضاً للناجيات الأخريات المتتميات إلى المجتمعات المستهدفة من قبل داعش. ومن الجدير بالذكر أن جهود المدافعة التي تمت من قبل التحالف للتعويضات العادلة قد لعبت دوراً مهماً في الوصول إلى هذه النتيجة.

مكونات الحملة الرئيسية

مجالات إجراء المدافعة

بناء القدرات الداخلية

يتطلب مجال الإجراء التالي الإلتباه إلى قدرة المنظمة على تنفيذ المدافعة بما في ذلك الإلتزام والهيكيلية والحشد والقيادة واتخاذ القرار.

إنشاء مجموعة عمل معنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق المرأة:

تم إنشاء مجموعة العمل المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق المرأة لتسهيل أنشطة التحالف في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق المرأة. تقوم مجموعة العمل بصياغة حلولاً مناسبة وقابلة للتطبيق لتعويض الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ثم تقدم مجموعة العمل هذه الحلول إلى لجنة التنسيق في التحالف. الهدف من مجموعة العمل هو تحديد حقوق التعويض للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

طورت مجموعة العمل إطارها المرجعي ومسودة أولية لخطة العمل بحلول أوائل شهر تموز 2020. يجتمع الأعضاء بشكل أسبوعي لتقديم مدخلات حول تكتيكات الحملة المختلفة، وقد تم اختيار أعضاء مجموعة العمل من خلال عملية ترشيح ذاتي بين أعضاء التحالف، الذين بدورهم يستثمرون في العمل مع الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع و/أو قضايا النوع الاجتماعي.

تطوير مبادئ توجيهية داخلية تتعلق بما يلي: (1) المشاركة الأخلاقية مع الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، و(2) قائمة مرجعية لوسائل الإعلام:

المشاركة الأخلاقية:

طورت مجموعة العمل إرشادات بناءً على ورشة عمل عبر الإنترنت حول التفاعل الأخلاقي مع الناجين (8-9 يونيو 2020). ناقش الحاضرون الأخلاقيات الإنسانية والصحفية في سياق عمل التحالف. ونتيجة لذلك، تم اعتماد الإرشادات من قبل التحالف في مارس 2021 لتنظيم مشاركة الأعضاء مع الناجين في العمل المتعلق بالتحالف للتعويضات العادلة.

قائمة مرجعية لوسائل الإعلام:

تبنى التحالف «قائمة مرجعية لمشاركة وسائل الإعلام» كوثيقة أكثر عملية لتوجيه تفاعلهم مع طلبات وسائل الإعلام. كان هذا مهماً بشكل خاص للنظر فيه كجزء من جهود التحالف لوضع سلامة وأولويات الناجين في مقدمة ومركز أنشطتها.

إجراء البحوث

يتطلب مجال الإجراء هذا الإلتباه إلى جمع المعلومات والبيانات والتحليل لوضع توصيات لاتخاذ إجراءات بشأن قضية ما وفيما يتعلق بكل مكون من المكونات الأخرى (بناء القدرات الداخلية، والحشد، وإشراك صنّاع القرار) قبل وأثناء وبعد اتخاذ إجراءات بشأن قضية ما.

يذكر في هذا السياق أن الحملة قد احتاجت إلى معلومات مفصلة من أجل تقديم توصيات قابلة للتطبيق للتعويضات لمعالجة الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق. فأجرى فريق التنفيذ استبيان جمع معلومات مفصلة عن تدابير التعويض التي تعتبر ضرورية من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية المختلفة، بالإضافة إلى جمع معلومات حول كيفية معالجة الضرر الذي لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء صراع داعش في العراق. هذا وقد أتاح الاستبيان فرصة لجمع معلومات عن الهيكل الداخلي المراد وعمليات صنع القرار للتحالف ومقترحات لأنشطة التحالف المستقبلية.

ويمكن تلخيص ما قدّمه الاستبيان الذي تم إجراؤه بين شهري تموز وأيلول من عام 2019 من إرشادات مهمة لكل من التحالف وجهود التعويض من خلال ما يلي:

- تحديد العناصر الأساسية التي يجب أن تتضمنها برامج التعويضات المرتقبة حتى يتم قبولها واعتبارها عادلة من قبل المجتمعات والأفراد المتضررين.
- العمل لوضع ورقة موقف بشأن التعويضات. يوفر هذا أحد المخططات لتوجيه وقياس جهود الدولة المقبلة التي تسعى إلى تقديم تعويضات للضحايا.

الحشد

يتطلب مجال الإجراء هذا الانتباه إلى إشراك وتجميع الأفراد والمنظمات والمؤسسات في جهد جماعي بشأن قضية ما.

ورقة موقف على التعويضات:

تم استخدام ورقة موقف التحالف بشأن التعويضات لحشد ودعوة السلطات العراقية (كل من العراق الاتحادية وإقليم كردستان العراق) إلى اتخاذ إجراء. وشددت التوصيات على ضرورة وضع استراتيجية شاملة وجامعة بشأن العدالة الانتقالية للمساعدة في الثام جروح الضحايا من الأفراد وأسرههم ومجتمعاتهم بسبب أعمال العنف الوحشية. تمت مشاركة ورقة الموقف هذه حول التعويضات بالتفصيل في المؤتمر الافتتاحي في 6 تشرين الثاني 2019 حيث تم تقديم التحالف رسمياً إلى وسائل الإعلام والمسؤولين العراقيين والمنظمات الدولية، بحضور أعضاء البرلمان عن العراق وإقليم كردستان والفيديريين. مع العلم أنه تم تقديم ورقة الموقف بشأن التعويضات مرة أخرى في اجتماع عُقد في ديسمبر/ كانون الأول 2019، مع المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان، وتسلط ورقة الموقف بشأن التعويضات الضوء بوضوح على أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع تسبب في أكبر قدر من الضرر. كانت هذه هي استراتيجية الإرهاب الأكثر انتشاراً لداعش، وأوضحت ورقة الموقف أنه يجب معالجة هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان.

التعاون على تطوير ورقة سياسات:

بين 9 يونيو 2020 و31 أغسطس 2020، عمل خبير الاستجابة السريعة في مجال العدالة مع التحالف ومجموعة العمل المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق المرأة، لصياغة ورقة سياسة بشأن التعويضات. لقد عملوا على تحديد الخطوات المطلوبة القادمة بالتفصيل لضمان تنفيذ مشروع قانون «التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء نزاع داعش في العراق».

التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمنظمة الدولية للهجرة لتعزيز الحلول الصديقة للناجين:

منذ بداية هذه الحملة، تعاون التحالف بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمنظمة الدولية للهجرة. قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم الفني لأعضاء البرلمان العراقي في مجال التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. زودت هذه المنظمات التحالف بأسماء واتصالات لأعضاء البرلمان والمسؤولين الآخرين الذين كانوا متشائمين بشأن التعويضات. واصلت المنظمة الدولية للهجرة تحديث التحالف بجدول زمني تقريبي للوقت الذي ستتخذ فيه الحكومة والبرلمان إجراءات بشأن التشريع. ساعد التحالف على تجنب ضياع نافذة الفرصة لتحسين نسخة العمل الحالية من مشروع القانون الذي يناقشه النواب.

«التحالف للتعويضات العادلة لا يريد التحدث بدلاً عن الناجين. بل نريد إبلاغهم، وتضخيم صوتهم، وأن نسمع بجانبهم. للتأكد من أن هذا الموضوع مدرج على الأجندة ويبقى عليها، لتوفير مساحة للتداول والتعاون والتفكير. ليس فقط مع الناجين ولكن أيضاً مع سلطات الدولة والشركاء الدوليين. لإتاحة الوصول إلى الممارسات الجيدة، أرجع إلى المعايير الدولية، وتعلم من أخطاء ونجاحات مبادرات ما بعد الصراع الأخرى».

إشراك صنّاع القرار

يتطلب مجال العمل هذا الانتباه إلى فهم وتطبيق ديناميكيات القوة وعمليات صنع القرار لتحقيق تأثير إيجابي في قضية ما.

مشروع قانون بشأن تعويضات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء صراع داعش في العراق.

قام التحالف بصياغة قانون بشأن «تعويضات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء صراع داعش في العراق». عالج مشروع القانون هذا عدداً من الثغرات في مشروع قانون الناجيات من الايزيديات لتحديد تعويضات فعالة وكافية للضحايا. كما اعتمد مشروع القانون على ورقة موقف التحالف بشأن التعويضات. واستخدم التحالف مشروع القانون هذا للضغط من أجل تعويضات فعالة وكافية لجميع الذين

«التحالف للتعويضات العادلة لا يريد التحدث بدلاً عن الناجين. بل نريد رفع وعيهم، وإيصال صوتهم، وأن نسمع بجانبهم. للتأكد من أن هذا الموضوع مدرج على الأجندة ويبقى عليها، لتوفير مساحة للتداول والتعاون والتفكير. ليس فقط مع الناجين ولكن أيضاً مع سلطات الدولة والشركاء الدوليين. لإتاحة الوصول إلى الممارسات الجيدة، والرجوع إلى المعايير الدولية، وتعلم من أخطاء ونجاحات مبادرات ما بعد الصراع الأخرى».

عضو اللجنة التنسيب للتحالف

عانوا من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أثناء صراع داعش في العراق.

استخدم التحالف «السيناريو الأفضل» عند تطوير المسودة، ومع ذلك، فقد احتاجوا إلى أن يكونوا واقعيين وأن يديروا توقعات الناجين وأعضاء التحالف لأن التحالف لن يكون له سيطرة على القانون النهائي المعتمد، فقد يتم «تخفيف» العديد من نصوص مسودة القانون التي اقترحتها التحالف في عملية تحويل مشروع القانون إلى تشريع فعلي.

تمت صياغة مشروع القانون بمنظور جندي قوي وينص على تدابير تراعي النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتعويضات بحيث ينعكس هذا المنظور المراعي للنوع الاجتماعي في تنفيذ القانون الذي يتم تمريره. على سبيل المثال، يقر بالناجيات اللواتي يرغبن في الاستمرار في رعاية الأطفال الذين ولدوا نتيجة لأعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مما قد يتطلب الانتقال بمساعدة الحكومة إلى بلدان العالم الثالث.

استخدام ورقة السياسة لإشراك صناع القرار.

وقد أبلغت ورقة السياسة للتعويضات لجنة المدافعة للتحالف بتمرير مشروع القانون، كما كانت بمثابة خارطة طريق لتنفيذ مختلف أحكام مشروع القانون. قدم القسم الأول من ورقة السياسة هيكلًا لمشروع القانون الذي اقترحه التحالف. وقدم اقتراحات لتنفيذ أحكام في مختلف مواد مشروع القانون. وقد سلط القسم الثاني من ورقة السياسة الضوء على الأحكام الواردة في مشروع القانون التي يمكن للتحالف النظر في توضيحها لجهود المدافعة المستقبلية. على سبيل المثال، الإشارة إلى السبل الواعدة لتحسين مشروع القانون. ويدوره يقدم القسم الأخير قائمة اقتراحات للخطوات القادمة والمجالات لمزيد من الاستكشاف التي يمكن أن يأخذها التحالف في الاعتبار لأنها تعزز التعويضات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

عقد اجتماعات افتراضية وجاهية مع النواب العراقيين ومسؤولين آخرين.

تم إرسال ورقة السياسة الخاصة بالتعويضات ومشروع قانون «تعويضات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء نزاع داعش في العراق» إلى عدد من النواب ومسؤولين آخرين. وأرسلت هذه المواد إلى مجلس النواب العراقي عبر المكتب النيابي المعتمد في كركوك. كما نظم التحالف اجتماع افتراضي للعديد من النواب العراقيين، وأيضاً اجتماعات وجاهية لاثنتين من النواب من السليمانية في مكتبهم في السليمانية. هذا وقد سافر فريق التحالف إلى مجلس النواب العراقي في بغداد للقاء النائب صائب خضرم، وهو جزء من المجتمع البيدي، وقد كان النائب الأكثر مشاركة في الضغط من أجل قانون الإيزيديات في البرلمان. كما كان حليفًا مهمًا لسكرتارية اللجنة القانونية البرلمانية.

«تم الاعتراف بالتحالف للتعويضات العادلة كشريك من قبل المنظمات الدولية والسلطات العراقية على حد سواء. لقد حصل على مقعد على الطاولة وفرصة لتشكيل أجنحة التعويضات والعدالة في العراق. وهذا في حد ذاته يشهد على قوة وإمكانات الناجين والمجتمع المدني العراقي الذين يجتمعون معًا ويجدون أرضية مشتركة ويتحدثون بصوت واحد».

رئيس سكرتاريا التحالف



الشكل 2: عقد اجتماعات افتراضية وجاهية مع النواب العراقيين ومسؤولين آخرين.



الشكل 1: عقد اجتماعات افتراضية وجاهية مع النواب العراقيين ومسؤولين آخرين.



الشكل 3: مؤتمرًا افتراضيًا مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

وفي الثامن من كانون الأول 2020، نظم تحالف التعويضات العادلة مؤتمرًا افتراضيًا مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وشارك في المؤتمر إلى جانب نواب ومسؤولين من السلطة التنفيذية العراقية.

برنامج التكتيكات الجديدة: منهجية الخمس خطوات لإستراتيجيات فعالة.



الشكل 4: ورشة عمل لمنظمة الهجرة الدولية مع نواب عراقيين

أخيراً، في كانون الأول من عام 2020، شارك ممثلو التحالف في ورشة عمل لمنظمة الهجرة الدولية مع نواب عراقيين حول تطوير المسودة النهائية لقانون الناجيات الإيزيديات وعلى إثر ذلك عقد لقاء آخر مع النائب صائب خضر ومساعدته في دهوك. تمكن التحالف من وضع تعليقات في مسودة مشروع قانون الناجيات الإيزيديات. على الرغم من أنها لم تعالج جميع المخاوف التي حددها التحالف، إلا أن النسخة النهائية لقانون الناجيات الإيزيديات قد تم تحسينها بشكل ملحوظ.



الرؤية: في المستقبل، جميع ضحايا الحرب والنزاع يتلقون تعويضات وإعادة تأهيل وعدالة تعويضية، مما يضمن حق المجتمعات العرقية والدينية، ولا سيما النساء الإيزيديات، في الانتصاف أمام محكمة مختصة.

الهدف: إقرار مشروع قانون محسن للناجيات الإيزيديات يتماشى مع المعايير الدولية، بحلول منتصف عام 2021

الغاية التكتيكية: تعويضي

التكتيكات



بيان المشكلة: بسبب الانتهاكات الجسيمة للقوانين الوطنية والدولية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق، تعاني المجتمعات العرقية والدينية، ولا سيما النساء الإيزيديات، من مشكلة عدم تحرك الحكومة بشأن تعهدتها بتقديم تعويضات، مما يؤدي إلى حرمانهم من حقهم في الانتصاف أمام محكمة مختصة

الاحتمال الناجية

<p>بناء القدرات: زيادة مهارات المدافعة.</p> <p>(1) إنشاء مجموعة عمل معنية بال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق المرأة</p> <p>(2) تطوير مبادئ توجيهية داخلية تتعلق بما يلي: (1) المشاركة الأخلاقية مع الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، و (2) قائمة مرجعية لوسائل الإعلام</p>	<p>بحث: معلومات مكتسبة.</p> <p>(1) إجراء استبيان لجمع معلومات مفصلة عن تدابير التعويض التي تعتبر ضرورية من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية المختلفة</p> <p>(2) إعداد ورقة موقف بشأن التعويضات لمراجعة مشروع القانون الحالي أمام مجلس النواب.</p>	<p>حشد: مساهمة.</p> <p>(1) تطوير ورقة سياسات مع خبير الاستجابة السريعة في مجال العدالة.</p> <p>(2) التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (بونامي) والمنظمة الدولية للهجرة لتعزيز الحلول الصديقة للناجين.</p> <p>حشد: تحالف.</p> <p>استخدام أعضاء التحالف ورقة الموقف لتحريك الدعم لمشروع القانون.</p>	<p>اشراك صنع القرار: بناء التوافق.</p> <p>(1) مشروع قانون بشأن تعويضات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء صراع داعش في العراق.</p> <p>(2) عقد اجتماعات افتراضية وجاهية مع النواب واستخدام ورقة السياسة ومسودة القانون لبناء توافق بين أعضاء البرلمان لتمير القانون المعدل.</p>
---	---	--	---

الشكل 5: يشير النص باللون الأحمر إلى المشكلة وموقعها في أسفل الجبل، حيث نحن اليوم، وتتحدث عن الحق الذي يتم انتهاكه. وأما الرؤية فهي النص باللون الأصفر الذي يتجاوز الجبل حيث نسعى إلى عالم يكون فيه الحق المنتهك حقاً يتم تحقيقه. وأما بالنسبة للنص باللون الأخضر، فهو (الهدف المقول) وهو ما تحاول الحملة تحقيقه من خلال تنفيذ جميع التكتيكات الخمسة المدرجة في المربعات ذات النصوص باللون الأسود في نفس الصورة.

خطاب مفتوح إلى أليس ويريمو نديريتو، مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية:

كتبت مجموعة العمل خطاباً مفتوحاً إلى أليس ويريمو نديريتو، المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية في كانون الأول من عام 2020. وسعى الخطاب إلى تعزيز قدرة العراق على منع الإبادة الجماعية في المستقبل من خلال الدعوة إلى التعويضات. طلب التحالف دعم المستشار في كتابة تقرير عن العلاقة بين عدم تكرار الإبادة الجماعية والتعويضات.

في 9 كانون الأول من عام 2020، ذكرت أليس ويريمو نديريتو عمل التحالف في خطابها الرئيسي في حدث الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية. تعمل C4JR حالياً على ترتيب اجتماع شخصي معها خلال زيارتها للعراق في عام 2022 للترويج للرسائل الرئيسية للتحالف لتعويضات الناجين.

التأثيرات طويلة المدى

تأثير المدافعة على المنظمة

يواصل التحالف العمل في هذه الحملة حتى بعد إقرار قانون الناجيات الإيزيديات. يعتقد التحالف أن هذه خطوة أولى مهمة، حيث اتخذ النواب العراقيون هذه الخطوة نحو إصلاح الضرر الذي لحق بالناجين من جرائم داعش في العراق. ومع ذلك، فإن أولوية التحالف هي ضمان العدالة التصالحية لجميع الناجين من صراع داعش في العراق. سيواصل التحالف الدعوة لخدمات التعويض المنصوص عليها في القانون الجديد للوصول إلى المستفيدين المقصودين دون تأخير.

تم تشجيع تحالف التعويضات العادلة وتقويته من خلال هذا النجاح، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الإضافي، الذي يتطلب إيجاد تمويل كافي لذلك، فحتى الآن، كان تمويل الحملة مجزأً وأثر على قدرة التحالف على ترسيخ حضور قوي على الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وقوع جائحة كورونا والقيود اللاحقة لها خلال فترة الحملة، أدى إلى إعاقة قدرة التحالف على العمل معاً بشكل فعال. ارتبك أعضاء التحالف واستمروا في البحث عن تمويل لتنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية للمنظمات غير الحكومية الأعضاء، فالتحديات أمام التحالف صعبة حتى في أفضل الأوقات، لذا سيحتاج التحالف إلى إيجاد نموذج لإشراك واستثمار عدد متنوع من الأعضاء مع الحرص على عدم إئثارهم. فمن جهته، يسعى تحالف التعويضات العادلة إلى طرح التحالف كمنصة يمكن لجميع الأعضاء استخدامها أثناء جمع التبرعات وتضمين أنشطة التحالف في برامجهم.

تقوم مؤسسه جيان لحقوق الانسان بالعديد من الانشطة للحصول على تمويل للتحالف. ويعتبر الحصول على التمويل صعباً جداً، حيث لا يتوفر سوى تمويل قصير الأجل؛ في حين أن الدورات الأطول (من 2 إلى 5 سنوات من التمويل) ضرورية أكثر لمثل هذه الأنواع من أنشطة التحالف.

«أصبحت العديد من الفرص ممكنة مع مرور قانون الناجيات الإيزيديات؛ فرص العدالة الشاملة للناجين؛ قد يتم فتح العديد من الأبواب. ومع ذلك، فبدون المشاركة المستمرة للناجين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في جعل ذلك حقيقة، فستظل فرصاً فقط وستظل الأبواب مغلقة».

عضو منظمه المساعدة القانونية للمرأة WOLA

تعزيز التنفيذ الفعال لمشروع قانون الناجيات الإيزيديات:

- شارك التحالف في ورشة عمل نظمتها المنظمة الدولية للهجرة في تشرين الثاني من عام 2021، لتطوير نموذج طلب شامل للناجين. دعا التحالف أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إدراج مشروع قانون الناجيات الإيزيديات في القرار الذي يطيل أمد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في العراق، كما تم تضمين هذا المرجع بنجاح في ديباجة قرار مجلس الأمن الدولي.
- قدم التحالف اقتراحات شاملة لتنفيذ لوائح قانون الناجيات الإيزيديات أثناء مشاركتهم في ورشة عمل فنية للمنظمة الدولية للهجرة في حزيران من عام 2021 مع مجموعة العمل ذات الصلة التي أنشأتها حكومة العراق.
- في حزيران من عام 2021، أطلق التحالف ونفذت توصيات (C4JR Key 21) لضمان تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات. على مدار 21 يوماً، تم تسليط الضوء يومياً على 21 ميزة أو اقتراحاً من توصيات التحالف إلى مجلس الوزراء العراقي لتنفيذ لوائح قانون الناجيات الإيزيديات. تم استخدام ذلك لدفع الحكومة العراقية لإدراجها في اللائحة التنفيذية. تم ذلك من خلال نشره على منصات فيسبوك وتويتر بلغات مختلفة.
- نظم التحالف فعاليةً في بغداد بمناسبة مرور ستة أشهر على اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات، وتم تنظيم ذلك بالاشتراك مع مؤتمر رفيع المستوى على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2021. لم يتم تضمين اقتراحات التحالف بشأن اللوائح الداخلية في القانون وكان الانطباع العام هو أن تنفيذ القانون ترك الكثير مما ينبغي فعله.
- أعادت الانتخابات البرلمانية العديد من الأنشطة المخطط لها. لا يزال هناك عدم يقين بشأن تشكيل الحكومة. التحالف على اتصال مستمر مع مديرية شؤون الناجين ومديرتها، السيدة سراب إلياس. شاركت السيدة إلياس في الاجتماع العام للتحالف في يوليو 2021. ويعمل التحالف بالتنسيق مع المديرية للمضي قدماً ببيان عام يطلب من حكومة العراق تخصيص تمويل كافٍ للقانون.
- وفي النهاية، أنشأ التحالف مجلس الناجين كهيئة رسمية له، بحيث يتمثل دور مجلس الناجين في تقديم الاقتراحات والأفكار حول كيفية تحسين الأنشطة وإقامة اتصال أفضل مع الناجين. من الضروري لعمل التحالف إنشاء روابط أقوى مع الناجين الأفراد وجمعياتهم ومجتمعاتهم. تتكون هذه الروابط حالياً من 7 ناجين شجعان من الجنسين من مجتمعات الإيزيديين والشبك والتركمان.

أصبحت قصة النجاح هذه ممكنة بفضل الدعم الكريم للشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). هذا المحتوى هو مسؤولية مؤسسة جيان لحقوق الإنسان ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.